4 ـ ويمكنه أيضاً أن يضع الضريبة على الناس بحسب الميزان السكني لهم فكل من كان يملك سكناً اكبر كانت ضريبته اكثر.

5 ـ ويمكنه أيضاً أن يضع الضريبة على المؤسسات والشخصيات الحقوقية فقط دون الشخصيات الحقيقية.

6 ـ كما يمكنه أيضاً أن يضع الضريبة على المدارس والجامعات العلمية فحسب ليكون على كل طالب مبلغ من المال مثلاً.

7 ـ كما يمكنه أن يخوّل الوزارات القائمة في الدولة على جمع الضرائب من قنواتها الخاصة، فتقوم وزارة التجارة على وضع الضرائب على التجار، وتقوم وزارة التربية والتعليم على وضع الضرائب على المدارس والجامعات، وتقوم وزارة النشر والأعلام على وضع الضرائب على الصحف والمجلات، إلى غير ذلك.

وهكذا يمكن أن نصور لولي الأمر عشرات الوجوه لكيفية وضع الضرائب لحل مشكلة العوز في ميزانية الدولة، وعلى ولي الأمر أن يختار الوجه الأولى والاصلح ـ جهد الإمكان ـ من هذه الوجوه الكثيرة، لكن الأولوية بالمنظار المادي البحت تختلف عنها بالمنظار الإسلامي الصحيح. فإذا وضعنا هذه الوجوه الكثيرة أمام عالم اقتصادي لا يهمه سوى الجانب المادي من الاقتصاد، فسوف يضع لنا خطة اقتصادية دقيقة لحل مشكلة العوز في ميزانية الدولة، ويعين لنا أفضل وجه ممكن لذلك بالمنظار المادي البحت، وقد يكون مصيباً حقاً من زاوية حل هذه المشكلة، لكن من الذي يتضرر من وراء هذه الخطة ومن الذي يريح من قطاعات الشعب الإسلامي؟ وهل أن الوجه الذي اختاره من بين تلك الوجوه يكون لصالح المستضعفين والمحرومين أو لصالح الأثرياء والمتمولين؟ وهل أن جناح التربية